

أَخْبَرَنَا الْقَضَائَةُ

لَوْ كَيْع
مَحْمَد بن خَلْف بن حَيَّان
٣٠٦ هـ

الْمُحَرَّرُ الْأَوَّلُ

عَالَمُ الْكُتُبِ
بَيْرُوت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لك الحمد ربُّ ، حكمت فعدلت ، وما شئت أنفذت ، لأراد لقضائك ،
ولا ملجأ من ورائك ، بيدك مصائر الخلق ، وعواقب الأمر .

سبحانك منك الخير ، فارزقنا الهداية ، وجنبنا مشاعب الغواية .

وصلاة وسلاما على المصطفى من خلقك ، والمرضى من رسلك صلاة نحتسبها
بين يدي عملنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وبعد فهذا هو ذا كتاب أخبار القضاة لو كيع ، يعرض للناس لأول مرة بعد
أن بقي محجبا في بطون الغيب ، واحتجزته خزائن الكتب ، أحقابا طوالا لا يحصيها
عد ، وكان أول عهدى به حديثا عنه من صديقي الكريم الشيخ على حسن عبدالقادر
كان مشوقا ، وكان حافظا لى على قراءته ، واستجلاء ما خفى من خباياه ، فما
كدت أمتنع النظر به حتى وجدته كنزا ، من الخير أن تيسر للناس سبل الاتتفاع به .
وقد راعنى منه أنه ليس بالكتاب الذى يحمل المعانى التى يشير إليها عنوانه فحسب
فهو ليس بمجموعة لأحكام القضاة الذين وصل إلى المؤلف عليهم ، وانتهى
إليه خبرهم ، وإنما هو كتاب أدب ولغة ، وكتاب تاريخ وقصص ، وهو
صورة للحياة السياسية التى مثل الكتاب عصرها ، وهو تبيان للأوضاع والاحداث
التي كانت تعج بها الدولة الإسلامية فى عصورها الاولى ؛ فهو مورد للتورخ
والباحث ، كما هو مورد للفقهاء والقاضى ، فى عبارة طيبة وبيان رائع ، وهو حافل

بتراجم كثير من القضاة ورجال الحديث الذين يمز وجود ترجمة شافية لهم في غير هذا الكتاب .

وفي الكتاب معنى امتاز به عن كثير من الكتب التي عرضت لموضوع تاريخ القضاة وأخبارهم مثل الكندي ومن لف لفته ؛ ذلك أن أولئك كتبوا تاريخ القضاة في أمصار خاصة ، كان كل وكدهم العناية بها مع شيء من الاختصار ، وفي شيء غير قليل من الجفاف ونقص الطلاوة في التعبير ؛ أما وكيع مؤلف كتابنا الذي نقدمه اليوم ، فقد أربى عليهم في هذا الباب ؛ فقد كتب أخبار القضاة في جميع الأمصار الإسلامية في ثلاثة القرون التي سبقت وفاته ؛ أي من صدر الإسلام إلى نهاية العصر العباسي الذهبي حسبما عرف من أخبار وصلت إليه ، أو وقعت تحت بصره ، لم يخص قطرا دون آخر ، ولا مصرا دون غيره ؛ كتب ذلك في نقد وفي تحليل ، يعطيك فكرة عن عقل الرجل ونظرته للحوادث ، وفي بيان فياض ولغة رائعة ؛ ووكيع أديب وراوية ، وحسبك أنه شيخ من شيوخ أبي الفرج الأصفهاني ، وحلقة من إسناده ، ونظرة إلى أجزاء كتاب الأغاني تعطيك فكرة عن رواية الأصفهاني عن وكيع ، وبذلك أتبع لو كيع ما لم يتبع لغيره من مروية في هذه الناحية .

وشيء آخر وراء هذا ؛ ذلك أن هذا الكتاب من أقدم الكتب التي وصلت إلينا ، والتي عرضت لأخبار القضاة ؛ فهو بهذا الاعتبار مصدر قيم جليل الأثر والمقدار ، وهو حكم في كثير من الاختلافات التي شجرت في شتى أنواع الحوادث والقضايا التي يحفل بها التاريخ الإسلامي ، ويحفل بها فقهه وقضاؤه في شتى أبواب التشريع في العصر

الأول، وهو - كما نعلم - العصر الذي يتطلع إليه الباحثون عندما تعرض لهم مسألة لا يعرفون لها إصداراً ولا إيراداً في كتب الفقه المتأخرة، أو عندما يريدون حل مشكلة تعرض لهم على وجه لا يجدون فيه طلبهم، أو يبالغون أملهم في كتب الفقه المدونة في العصور المتأخرة، بعد استقرار المذاهب، وبعد أن ساد سلطانها على أفكار الدارسين للفقه الإسلامى إلى حد جعل الخروج عن حظيرتها قيد شعرة موجباً لغير قليل من النقد والتجريح.

ووكيع كان قاضياً، خبيراً بأساليب القضاة ومناحي أفتيهم، ومناهج تفكيرهم، وطرائق حلهم لما استمعى من القضايا المتعددة الشعب، المشتبكة الأطراف، والتي تحتاج إلى دقة ولباقة من القاضى يستطيع عن طريقها أن يعطى كل ذى حق حقه، من غير أن يحول دونه لدد الخصومة من مدع، أو مراوغة من مدهى عليه، ودون أن يحول دون قضائه بالحق تأثير من ذى سلطان، أو رهبة من ذى ولاية. وأخبار القضاة لوكيع - كغيره من الكتب المؤلفة على هذا الغرار - نوع مما يسمى فى عصرنا الحديث بمجموعة رسمية يذكر فيها كثير من القضايا المختارة لطلابها، أو لدقة المبادئ التى بنيت عليها الأحكام.

والفقه الإسلامى قد تأثر كثيراً بأحكام القضاة، وكثير من نصوصه قد بنى على آرائهم، بل إن القضاء فى الإسلام كان له أثر بارز فى تحديد الآراء الفقهية؛ فالقضاء - كما يعلم الدارسون للفقه الإسلامى - برفع الخلاف فى المجتهدات، ويضع حداً للنزاع الفقهي فى المسألة، بل إن له آثاراً أجلى من هذا كما يعلم من الرجوع لآراء فقهاء الحنفية فى كتاب القضاء مما لا نرى داعياً للإطالة بذكره.

وإليك عبارة ذكرها شهاب الدين القرافي - في كتاب الأحكام - قال :

السؤال السادس عشر: ما الفرق بين حكم الحاكم في المجمع عليه فإنه لا ينقض ، وبين حكمه في المختلف فيه فإنه لا ينقض أيضا ، والإجماع في المسألتين ؟ فهل المانع واحد أو مختلف ؟ فإن كان الإجماع فهو واحد وإن كان ثمت مانع آخر فما هو ؟

جوابه : - إن الإجماع مانع فيهما واختص حكمه في مسائل الخلاف بمانع آخر ، وتقريره : - أن الله تعالى جعل للحكام أن يحكموا في مسائل الاجتهاد ، بأحد القولين ؛ فإذا حكموا بأحدهما كان ذلك حكما من الله تعالى في تلك الواقعة ، وإخبار الحاكم بأنه حكم فيها كنص من الله ورد خاص بتلك الواقعة معارض لدليل المخالف لما حكم به الحاكم في تلك الواقعة ، مثاله ما قاله مالك : والدليل عندي على أن القاتل لامرأة : إن زوجتك فانت طالق ثلاثا ، فإذا تزوجها طلقت ثلاثا ، ولا يصح له عليها عقد إلا بعد زوج ، واتفق أن ذلك القاتل تزوجها ، وأقام معها على مذهب الشافعي ، وطلقها واحدة وبانت منه بانهضاء العدة ، ثم عقد عليها فرفع ذلك العقد لحاكم شافعي لحكم بصحته ، صار هذا من قبل صاحب الشرع في خصوص هذا الرجل الخالف دون غيره من الخالفين الذين لم يتصل بهم حكم حاكم ؛ لأن الله قرره بالإجماع ، وما قرره بالإجماع فقد دل دليل قطعي من قبل صاحب الشرع عليه الخ العبارة التي ذكرت في الأحكام .

وفقهاء المسلمين كانوا حراصا على جمع قضايا الفقهاء خصوصا قضايا الخلفاء الراشدين ، ومن أخذ عنهم من التابعين ، ففي ذلك ضمان لقضاياهم من أن تحيد عن المبادئ السامية التي جاء بها الإسلام ، وحرص على نشرها في أرجاء الدولة

الإسلامية علماء المسلمين خصوصاً أن آراء القضاة لم تكن مقصورة على ما يسمى على التحديد قضايا ، بل كانت تصرفاتهم تتناول شيئاً كثيراً مما يدخل في عصرنا اليوم في النظام الإداري ، بل كانت في بعض الأحيان تنعدها إلى الأمور العسكرية فقد وكل المأمون إلى قاضيه يحيى بن أكنم قيادة عسكره ، وكذلك فعل عبدالرحمن الناصر مع قاضيه المنذر بن سعيد ، وقد وضع توبة بن النمر قاضي مصر في زمن هشام بن عبد الملك يده على الاحباس وقد كانت في يد أهلها وأوصيائهم فقال : ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين ، فأرى أن أضع يدي عليها حفظاً لها من الضياع . وكثيراً ما كانت شئون من السلطة التنفيذية يسد القضاة ، كأعمال الشرط ، أو دار الضرب والسكة إلى غير ذلك مما يعرفه الدارسون للنظم الإسلامية في العصور الأولى من تاريخ الإسلام .

وكثيراً ما كان القضاة يحاج بعضهم بعضاً ، حتى في الآراء الفقهية بما عرف عن السلف الصالح من قضاء وآراء في الدعاوى ، أو في الشئون التي كان يقوم بها القاضي وفقاً لما سوغ له في منشور توليته ، وقد كان ذلك المنشور دائماً فيصلاً في تحديد اختصاص القاضي حتى لايجور على سلطة أمير البلد أو الأقليم .

تلك هي بعض الميزات الظاهرة التي تتمتع بها هذه المجموعات الرسمية القضائية ، وهي مرمي خصيب لمن رام دراسة تطور الفقه الإسلامي وقضايا القضاة المسلمين عصر آثر عصر وجيلاً بعد جيل ، ليعرف العوامل التي أثرت على الفقه الإسلامي وأثرت على قضائه ، ومدى هذا التأثير ، ويدرك تلك الحرية الواسعة والاستقلال

الكامل ، والنزاهة المطلقة التي تحلى بها قضاة المسلمين في العصور التي نعرف عن تاريخها السياسي ما نعرف ، ونعرف مقدار تعرض قضاة المسلمين وفقهائهم لأنواع من الأذى ، وألوان من العبث تنوء بظهر القوى الحول ، وقد روى ابن السبكي في الطبقات في ترجمة محمد بن المظفر الحوي : - أنه امتنع عن القضاء فزالوا به حتى تقلده ، وشرط أن لا يأخذ رزقا ، ولا يقبل شفاعا ، ولا يغير ملبوسه ، فأجيب إلى ذلك . ولكن فقهاءنا وقضاتنا - احتسابا لما عند الله - لم تلن قناتهم لهذا العنت وذلك الأذى ، وساروا في قضائهم صابرين لم يراعوا فيما يصدر عنهم ويوردون إلا وجه الله عز وجل ، مهما كان وراء ذلك من تبعات وأثقال ، وكثيرا ما أجبر الولاة والحكام - مع ما هم عليه من جبروت - على النزول على أحكام القضاة والخضوع لنصرتهم .

تلك هي أم العوامل التي دفعت بالعلماء الأولين إلى تتبع أخبار القضاة ، وتدوينها في مجموعات مستقلة ، تروى أخبارهم والمهم من قضاياهم ، وقد سمعنا عن كثير من الكتب التي عرضت لهذا الموضوع : - مثل كتاب أخبار قضاة دمشق للذهبي ، والروض البسام فيمن ولي قضاء الشام لأحمد البودى ، وأخبار قضاة بغداد لابن السامى البغدادى ، وأخبار قضاة البصرة لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، وأخبار قضاة قرطبة لحلف بن عبد الملك ، وأخبار القضاة الشعراء لابن الشجرى البغدادى ، إلى غير ذلك من الكتب التي تعالج أخبار القضاة في أمصار خاصة ، ولكنها جميعا دون أخبار القضاة لو كيع ، في معالجته لأخبار القضاة - وقد عرض كما قلنا لأخبار القضاة في جميع الأمصار ، وهذا ما حجب إلى نشر الكتاب خدمة لناحية من نواحي التشريع

الإسلامي وقضاياها ، وقد كنت حريصاً على نشره من زمن بعد ما استنسخته من
مصورة الجامعة المصرية المنقولة عن النسخة الوحيدة الموجودة في الأمانة - كما
وصل إلى علي - ولكن الأحداث العالمية وما جرت في أذبالها من تعويق لكل
عمل على نافع مشعر حالت دون ما كنت أرجو .

وهأنذا اليوم أقدمه للناس راجياً أن يغفر لي القارىء الباحث ما عساه يحس به
من نقص خضعت فيه لظروف عدة لا قبل لي بدفعها ، ولم يكن لي تيسر لي معالجة
آثارها ، وأهمها أن لم يكن بين يدي حين نقل الكتاب إلا نسخة الجامعة ، وكثيراً
ما قاسيت متاعب في تصحيح نقل ، أو إصلاح لفظ ، وكثيراً ما راجعت عشرات
من الكتب لتصحيح فرع فقهي ، أو إيضاح رواية أدبية ، أو بيت من الشعر .

وقد خضعت في كثير من المواضع للأمر الواقع ، بعد ما ضاقت علي السبل ،
فأبقيت بعض الألفاظ كما هي - وقد لا يتبين معناها - حرصاً على الأمانة العلمية ،
خصوصاً والهم منصرف إلى نشر الكتاب لينتفع به الباحثون في الشريعة الإسلامية ،
وأكبر الظن أن لن يحول دون انتفاعهم شيء من تحريف أو تصحيف .

وها هو ذا اليوم بين يدي القراء ، والله أرجو أن يكون في المحل
النافع ، والسلام .

تعريف بالمؤلف

محمد بن خلف الملقب بوكيع

لم نجد في المراجع المعروفة ترجمة لمؤلف كتاب أخبار القضاة الذي نشره اليوم أوفى من ترجمة الخطيب في كتابه تاريخ بغداد، فكثير من الكتب التي عرضت لو كيع لم تذكر إلا إشارة عابرة عن ضبط نسبه أو علمه ونضله؛ فقد ذكره ابن خلكان، عرضاً، في ترجمة أبي محمد الحسن بن علي بن أحمد الملقب بابن وكيع التنيسي المصري الشاعر المشهور وحفيد القاضي محمد بن خلف، وكذلك عرض له الثعالبي، في بقيمة الدهر، في سياق الكلام على ابن وكيع الشاعر، وترجم له السمعاني في الأنساب.

ولكن هذه التراجم لا تعطينا صورة صادقة عن حياة مؤلف أخبار القضاة، ولا تعطينا فكرة عن منزلته في الحياة الاجتماعية في عصر بغداد الذهبي، وقد كان قاضياً على كور الأهواز، كما أنها لا تذكر لنا شيئاً عن قضاياه ونوادير آرائه، كما حاول هو أن يجمع هذه الآراء وهذه النوادر عن غيره من القضاة.

وما نظن أن قاضياً مثل محمد بن خلف، روى هذه القضايا وشغل مركز قضاء ممتاز في الدولة، تمر حياته القضائية دون أن يكون له قضايا لها قيمتها ولها خطرهما من الناحية الفقهية، كما لا نظن أن شخصاً كان من رواة أبي الفرج الإصطهاني، وحدث عنه في تضاعيف كتابه الآلاف من المرات، تمر حياته دون أن يكون له مؤلفات ورسائل وآراء في الأدب وأخبار العرب.

والكتب التي أسندت إليه تعطينا صورة - ولو غير وافية - عن إنتاج محمد بن خلف في القضاء، وبعض ما عرف الناس به هناك من علوم، ولعله يتاح لنا يوماً ما أن نعثر على صورة وافية لمؤلف كتابنا اليوم فنستطيع أن نعرف منها حال محمد بن خلف، ومنزله في العلم والتأليف، وحاله وسط الأحداث الاجتماعية التي كانت تعج بها بغداد في العصر الذي عاش فيه.

ترجمة الخطيب البغدادي

لمحمد بن خلف وكيع القاضي

محمد بن خلف بن حبان^(١) بن صدقة بن زياد أبو بكر الضبي القاضي المعروف بوكيع ، كان عالماً فاضلاً عارفاً بالسير وأيام الناس وأخبارهم ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الطريق ، وكتاب الشريف ، وكتاب عدد آي القرآن والاختلاف فيه .

بلغني أن أبا بكر بن مجاهد سئل أن يصنف كتاباً في العدد ، فقال : قد كفانا ذاك وكيع ، وكتب آخر سوى ذلك .

وكان حسن الأخبار حدث عن الزبير بن بكار ، وأبي حذافة الهمي ، ومحمد بن الوليد البصري ، والحسن بن عرفة ، والعلاء بن سالم ، وعلي بن مسلم الطريسي ، ومحمد بن عبدالله الخزومي ، وعلي بن شعيب ، والحسن بن محمد الزعفراني ، ومحمد بن هبة الرحمن الصيرفي ، وعلي ومحمد ابني إشكاب ، والعباس بن أبي طالب ، ومحمد بن عثمان بن كرامة ، وخلق كثير من أمثالهم .

وكان يسكن بالجانب الشرقي في درب أم حكيم .

وروى عنه أحمد بن كامل القاضي ، وأبو علي الصواف ، وأبو طالب بن البهلول ، ومحمد بن عمر بن الجعاب ، وعلي بن محمد بن لؤلؤ ، وموسى بن جعفر بن عرفة السمسار ، وأبو جعفر بن المقيم ، ومحمد بن المظفر وغيرهم .

(١) الذي في المشبه الذهبي ، والإنساب للسماعاني : - حبان - بالجيم المنقوطة

أخبرنا عبد الكريم بن محمد بن أحمد المحاملى ، أخبرنا على بن عمر الحافظ ، قال : -
أبو بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة بن زياد البغدادي المعروف بوكيع القاضي
كان فاضلاً نبيلاً فصيحاً من أهل القرآن والفقه والنحو ، له تصانيف كثيرة في أخبار
القضاة وفي عدد آي القرآن وكتاب الشريف ، والرمي والنضال ، والمكاييل والموازن
وغير ذلك .

أخبرنا محمد بن علي بن مخلد الوراق ، أخبرنا أحمد بن محمد بن عمران ، قال :
أنشدنا أبو بكر محمد بن علي كاتب صافي ، قال : أنشدنا وكيع محمد بن خلف لنفسه :
إذا ما غدت طلبة العلم تبتغي من العلم يوماً ما يخلد في الكتب
غدوت بتشمير وجد عليهم ومحبرتي أذن ودفعها قلبي
أخبرنا محمد بن عبد الواحد حدثنا محمد بن العباس ، قال : قرىء على ابن المنادي
وأنا أسمع ، قال : - أبو بكر المعروف بوكيع حمل أقل الناس عنه زراً من الحديث ،
وشيثاً من تصانيفه للين شهر به . قرأت على الحسن بن أبي بكر ، عن أحمد بن كامل ؛
قال : مات محمد بن خلف بن حيان بن صدقة أبو بكر وكيع في يوم الأحد لست
بقين من شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثمائة ، وكان يتقلد القضاء على كور
الاهواز كلها .

* * *

وقال ابن خلكان في ترجمة ابن وكيع الشاعر : -

ووكيع بفتح الواو وكسر الكاف وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها هين
مهملة وهو لقب جده أبي بكر محمد بن خلف وكان نائباً في الحكم بالاهواز لعبدان

الجواليقي ، وكان فاضلاً نبيلاً فصيحاً من أهل القرآن والفقه والنحو والسير وأيام
الناس وأخبارهم ، وله مصنفات كثيرة وله شعر كشعر العلماء .
وترجم له السمعاني في الأنساب بما لا يخرج عن ذلك وزاد قوله : - وكان محمد
ابن خلف حسن الاختيار .

* * *

ولم يكن المطلع على فهرست الكتاب الذي يسر الله بإخراجه اليوم يرى أن
شيوخ محمد بن خلف يعدون بالعشرات ، ولا يقفون عند ذلك القدر الضئيل الذي
ذكره الخطيب البغدادي ولم ترداعياً للإفاضة بذكرهم اكتفاء بما ذكر في الفهرست .
وترجم له كذلك ابن حجر العسقلاني في تجريد الوافي بالوفيات^(١) فقال : -
محمد بن خلف بن حيان القاضي أبو بكر الضبي المعروف بوكيع صاحب الطبقات
وله شعر ، مات سنة ست وثلاثمائة .

وفي ذيل كشف الظنون لبغدادلي اسماعيل باشا : -

وكيع القاضي : محمد بن خلف بن حيان بن صدقة بن زياد الضبي أبو بكر
المعروف بوكيع القاضي ، هو جد ابن وكيع حسين التنيسي توفي ببغداد سنة ٥٣٠ هـ
له : (١) غرر الأخبار في أخبار القضاة وتاريخهم وأحكامهم .

(٢) كتاب الأنواء .

(٣) كتاب البحث .

(٤) كتاب التصرف والنقد والسكة .

(١) هذه الترجمة والأخرى التي تليها تكرم بإرسالها إلى المعلم أحمد رفعت السكيتي
بالكتبخانة السلمانية بالأسكندرية

- (٥) كتاب الرى والنضال .
- (٦) كتاب الشريف .
- (٧) كتاب الطريق .
- (٨) كتاب عدد آى القرآن والاختلاف فيه .
- (٩) كتاب المسافر .
- (١٠) كتاب المكايل والموازين .

صفة النسخة التي طبعتها عليها الكتاب

تلك هي مصورة الجامعة المصرية رقم ٢٢٩٧٢ ، المنقولة عن النسخة الوحيدة المحفوظة بالآستانة ، والتي تقع في ست وأربعمائة من الصفحات وهي مجزأة إلى أربعة أجزاء . حسب تقسيم المؤلف .

وفي الصفحة الأولى من الكتاب عبارات مكتوبة بخط غير مستبين والعبارة الوحيدة المستبينة :-

طالته واخترت منه .

الفقيه إلى الله تعالى الحسين بن راشد لطف الله به . بغداد سنة ٨٣٦ .